شباط 2025 العدد 16A
No.16A Feb 2025
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

الشواهد القرآنية المشتركة بين كتابَي معاني الحروف للرماني ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري- دراسة وصفية

م.د. محمد سالم محسن رشيد
الجامعة العراقية/ كلية الآداب
Mohammed.s.mohsin@aliraqia.edu.iq

رقم الجوال: 07751626886/ 07516110502

ملخص البحث: يأخذ الشاهد القرآني حجيته من القدسية التي ميزته عن غيره من الشواهد الأخرى؛ كونه منزّل من الله تعالى الذي وصفه بالعربي المبين، فلا يوجد أعلى منه شاهدا على الرغم من أهمية الشواهد وأصول الصناعة الأخرى، فدأبَ النحاة على العناية بتلك الشواهد القرآنية على تعدّد قراءاتها، فقعّدوا بها قواعدهم اللغوية والنحوية، ومن هؤلاء العلماء الرماني وابن هشام الأنصاري، فقد كان للشاهد القرآني نصيب في كتابيهما معاني الحروف ومغني اللبيب. وبعد الجهد الجهيد كُتب لشواهدهما أن تكون بحثنا الموسوم: (الشواهد القرآنية المشتركة بين كتابَي معاني الحروف للرماني ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري- دراسة وصفية).

الكلمات المفتاحية: الرماني، معاني الحروف، الأنصاري، مغني اللبيب، الشواهد القرآنية.

Common Qur’anic evidence between the two books, Meanings of the Letters by Al-Rummani and Mughni Al-Labib by Ibn Hisham Al-Ansari - a descriptive study

Ph.D. Lecturer Muhammad Salem Mohsen Rashid
AL-Iraqia University/College of Arts

Abstract:

The Qur’anic witness takes its authority from the sanctity that distinguishes it from other witnesses. Because it was sent down from God Almighty, whom He described in clear Arabic, there is no higher witness than it, despite the importance of the evidence and other principles of art. Grammarians have always paid attention to these Qur’anic witnesses despite their multiple readings.They based their linguistic and grammatical rules on it, and among these scholars was Al-Rummani and Ibn Hisham Al-Ansari, in whose books the meanings of the letters and Mughni Al-Labib had a share in the Qur’anic evidence. After a lot of effort, their evidence was written to be our research entitled: (The common Qur’anic evidence between the two books, Meanings of the Letters, by Al-Rummani and Mughni Al-Labib, by Ibn Hisham Al-Ansari - a descriptive study).

Keywords: Al-Rummani, meanings of letters, Al-Ansari, Mughni Al-Labib, Qur’anic evidence.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل قرآنه عربيا مبينا، والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

تشكّل الشواهد جزءاً كبيرا من جوانب اللغة ولا سيما النحو منها، فهي ركن أساس لتأصيل القاعدة اللغوية والنحوية وتقعيدها، لذلك أقام النحاة عليها أغلب قواعدهم وواكبوها وما طرأ عليها لتستوي زرعتهم اللغوية على سوقها التي وصلتنا. وقد تنوّعت الشواهد اللغوية والنحوية بين القرآنية بقراءاتها والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا. ونحن هنا في هذا البحث نقف دارسين جزءا مهما من تلكم الشواهد، ألا وهي الشواهد القرآنية المشتركة بين كتابين مهمين في بابيهما الأول هو: معاني الحروف للرّماني، والثاني هو: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري؛ إذ وقع الاختيار على هذين الكتابين؛ لما لهما من قيمة علمية كبيرة فضلا عن شهرة المؤلِّفَين. فجاء عملنا بأن أحصينا الشواهد القرآنية في الكتابين مستخرجين المشتركة منها مع عرضها وذكر أقوال أصحابها فيها، ثم ناقشنا القولين نقاشا وصفيًّا علميا مع تعزيز تلك المناقشات بآراء العلماء من النحاة واللغويين والمفسرين حتى اكتمل البحث بثلاثة مباحث تسبقهم مقدمة وتمهيد وتعقبهم خاتمة ذكرنا فيها أهم نتائج البحث، وأما المباحث فالأول خصصناه للشواهد المشتركة في الحروف ذوات الواحدة أي: الأحادية، وجاء المبحث الثاني في الشواهد المشتركة الثنائية الأحرف، وتمحور المبحث الثالث بالشواهد المشتركة في الأحرف الرباعية. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا الأمين.

التمهيد

(التعريف بالرماني والأنصاري وكتابيهما، وبيان الشاهد وقيمته)

أولاً: الرماني، اسمه، كنيته، حياته العلمية:

اسمه وكنيته: أبو الحسن بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي الرماني، شيخ العربية الأخشيدي، الوراق الجامع ، وكل هذه ألقاب وكنى، غير أنَّ لقبه الرماني هو من كتب لهُ البقاء، وحل على الباقيات الفناء.

تلتقي معظم التراجم التي وقفت على ترجمة الرماني أنَّهُ ولد ببغداد عام (296 هـ) وغرب عنها في (٣٨٤ هـ) في دار السلام، وفي الرماني رأيان: - منهم من نسبه الى الرمان الفاكهة وبيعها، وفهم من نسب هذا اللقب الى قصر الرمان[1]، ويرجح الدكتور عبد الفتاح شلبي أن يكون الأخير هو الأصح ؛ ((ذلك أنه كما نسب الرماني الى قصر الرمان هذا ، نسب الى واسط أيضاً ، فقيل هو الرماني الواسطي))[2].

شيوخه: أخذ علمه من عقول البصرة لا سيما من أشهرهم علمًا، ومنهم: السراج (316هـ) ، والزجاج (311هـ)، وابن دريد (321هـ)[3]، وهؤلاء العلماء تدل وفاتهم على ذكاء وفطنة الرماني، حيث أنَّ فترة التلمذة عنده كانت الفترة الأولى من شبابه؛ لأنَّ شيوخه الثلاثة بحسب ما ذكرت كتب التراجم قد توفوا وهو لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره[4].

طلَّابه: تتلمذ على يديه ومن علمه استقى أبو الحسن الكاتب وأبو محمد الدهان، وأبو حيان التوحيدي، وعلي بن محسن التنوخي وغيرهم كثر، استقى هؤلاء العلم والمعرفة من الرماني[5].

آثاره: لا يمكن أنْ نجمل ونذكر كل آثار الرماني في هذا البحث الذي تتصاغر وتتقاصر صفحاته عن آثار هذا العالم الجليل، وقد كفانا وغيرنا الدكتور شلبي مؤنة ذلك، فقد أحصى للرماني مئة واثنين من تصانيفه[6]، وهذا الكم العجيب من التصانيف وإنْ كان الشفيع في ذلك العمر المديد، تدل على علو كعبه وسعة معرفته، حتى كأنَّهُ دار معارف متنقلة تضم بين جنباتها رفوفًا تحمل أنواعًا من مختلف العلوم،

---

(1) يُنظر: ترجمة في نزهة الالباء: 125، ووفيات الأعيان: 361/2، والنجوم الزاهرة: 170/4، وإنباه الرواة: 295/2، ومعجم الأدباء: 128/18.
(2) مقدمة المحقق الكتاب معاني الحروف: ١٥.
(3) يُنظر: نزهة الالباء: 244 ، وبغية الوعاة: 44 ، والفهرست: 98.
(4) يُنظر: الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني للمالقي: 7.
(5) يُنظر: مقدمة المحقق لكتاب معاني الحروف: 22- 23- 24- 25- 26- 27.
(6) يُنظر: المصدر نفسه: 22-23-24-25-26-27.

ولهذا ليس غريبًا أنْ يقول عنه تلميذه التوحيدي: ((ومنهم علي بن عيسى الرماني، فإنَّهُ لم يُرَ مثله قطّ بلا تقية ولا تحاش ولا اشمئزاز علمًا بالنحو، وغزارة في الكلام، وتبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا مع تأله، وتنزه، ودين ويقين، وفصاحة، وفقاهة، وعفاف ونظافة))[1].

وحسنًا فعل الدكتور عبد الفتاح الشلبي في ردّه على مقولة أبي علي الفارسي في الرماني: ((ليس عند الرماني من النحو شيء))[2]، إذ قال: ((أرى وراء هذه المقولة اعتزاز أبي علي الفارسي بنفسه، وارتفاعه بها عن المعاصرين لهُ من شيوخه العلماء، وممن هم في طبقته،... وهكذا كان أبو علي شديد الاعتداد، كثير الاستخفاف بغيره من نحاة عصره، واضعًا نفسه في القمّة بين أقرانه))[3]. ولعل هذه المقولة هي السبب الرئيسي كما يرى محقّق معاني الحروف في طي ذكر الرماني وخفوت خبره[4].

ثانياً: ابن هشام الأنصاري من الحياة إلى الممات:

اسمه: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، في مدينة المعز قدَّر الله لهُ أنْ يولد سنة (708هـ)[5].

شيوخه: يذكر صاحب الدرر الكامنة أنَّ ابن هشام قد لزم عددًا من فحول عصره وعلماء زمانه كابن السراج وأبي حيان الغرناطي وعبد اللطيف بن المرحل والتاج الفيروزي[6].

يعد ابن هشام أستاذ الأساتيذ إنْ صح القول، يقول بفضله ابن خلدون: ((إنَّ ابن هشام على علم جم، يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوة ملكته واطلاعه))[7].

مذهبه: كان الأنصاري يزاوج في مذهبه بين آراء المدارس النحوية المختلفة، ثُمَّ يختار ((لنفسه منها ما يتماشى مع مقاييسه، مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه، والتعليل، والتخريج، وكثيرًا ما يشق لنفسه رأيًا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصة في التوجيهات الإعرابية))[8]، غير أنَّ أغلب اختياراته مع البصريين[9].

ثالثاً: قراءة في منهج كتابي معاني الحروف ومغني اللبيب

يمكن أنْ نجمل منهج المؤلفين في هذين الكتابين بالنقاط الآتية:

1- رتب الرماني كتابه على عدد من الحروف وهجائيتها في الأصل، حيث بدأ بذوات الواحدة، ثُمَّ الثنائية، فالثلاثية، وختمها بذوات الأربعة، في حين إنَّ ابن هشام قد قسم كتابه على قسمين: الأدوات، والجمل، وما يهمنا الأدوات، إذ يختلف عن الرماني أنَّهُ اعتمد وعمد على ذكر كل حرف، وما يركب معه من أحرف، أي: أنَّهُ يبدأ بالهمزة مثلًا كونها الأولى في الهجاء، ثُمَّ إلى ما يركب معها من أحرف (أنْ، إنْ، إنَّ).

---

(1) معجم الأدباء: 73/14.
(2) مقدمة المحقق لكتاب معاني الحروف: 21.
(3) مقدمة المحقق لكتاب معاني الحروف: 21.
(4) المصدر نفسه: 37.
(5) يُنظر: ترجمة في بغية الوعاة: 393 ، والدرر الكامنة: 308/2- 310.
(6) يُنظر: الدرر الكامنة: 308/2- 310.
(7) مقدمة المحقق في كتاب مغني اللبيب: 5.
(8) المدارس النحوية لشوقي ضيف: 347، ويُنظر: ابن هشام النحوي: 87.
(9) يُنظر بتصرف كبير: تحليل كتابي معاني الحروف في مقدمة تحقيقه: 35-36-37-38.

2- قلنا أنَّ الأصل عند الرماني هو الترتيب الهجائي، من الألف إلى الياء، غير أننا نراه لا يلتزم في هذا المنهج أحيانًا، ولا سيما في ذوات الثواني، إذ يقدم (يا على بل) و (وا على ها و يا)، وقد نجد في ذلك في البابين الآخرين لكن على نحو مختصر[1].

3- كأنّ الغاية من معاني الرماني هو توثيق للآراء فقط[2]، فقلما يرجح رأيًا أو يبعد آخر، في حين أنَّ ابن هشام لا ينفك عن سرد الدلالة والحجج والشواهد في معظم كتابه: لترجيح رأي، وتبيان شاهد، وتقبيح وجه[3].

4- السمة الغالبة على معاني الحروف هي الاختصار، وعدم الاسهاب في الطرح، فقد يعرض في الغالب من الآراء أشهرها دون أنْ يثقل المسألة بالشروحات، في حين نجد أنَّ الأنصاري يميل دائمًا إلى الاستطراد والتفصيل والمبالغة في الاسهاب، ولا سيما في عرض المسائل الخلافية، ولا أجده دون طائل أو حشوًا، إذ يحسب لهُ إثراء المسألة بالأدلة وكثرة الشواهد والتنبيهات[4].

5- نجد الرماني يتعامل بهدوء وتوقير مع أقرانه العلماء، بينما هناك شيء من الشدة والحدة عند الأنصاري في ذلك[5].

6- كلاهما يعتمدان الشواهد بأنواعها: شعرًا، قرآنًا، نثرًا، ولا يلتزمان منهجًا واحدًا في تقديم نوع الشاهد، فقد يقوم المصطنع على الموزون والقرآن، وقد يلي الموزون القرآن وهكذا، ويبدأ الرماني في إيضاح الحروف بإحدى كلمتين: (هوامل، عوامل)، في حين الأنصاري يرقم كتابة الحرف وما تعلق بهِ من معاني[6].

7- الشواهد على مختلف أنواعها عند النحاة حاضرة عند الاثنين مع فرق في نسبة الشواهد، وما بهما من الشاهد القرآني، فقد أحصى بعض الباحثين ما استشهد بهِ الأنصاري من القرآن الكريم فكان ما يقارب (1035) آية[7]، في حين أحصيتُ ما استدل بهِ الرماني من شواهد القرآن فكانت (176) آية كريمة، والفرق واضح بين الاثنين.

8- كلا الرجلين يؤصلان في الغالب للمذهب البصري، فالرماني: ((يدل على بصريته في خفوت حينًا... وفي وضوح حينًا... كأن يضرب صفحًا عن الشاهد الواحد، فلا يعتدّ بهِ ويعده شاذًا لا يؤخذ بهِ ولا يقاس عليه))[8]، وأمَّا ابن هشام ((فيقترب من المذهب البصري، بل يميل إليه ميلًا شديدًا، وقد انتصر للبصريين في كثير من الآراء التي نسبت إليه))[9].

رابعاً: الشاهد: تعريفه لغةً واصطلاحًا

أمَّا لغةً: فلقد وقف صاحب العين (ت 175هـ) عند هذه الكلمة قائلًا: ((شهد عليه فلان بكذا شهادة، وهو شاهد وشهيد))[10]، ويقول الأزهري (ت 370هـ): ((والشاهد اللسان من قولهم لفلان شاهد حسن، أي: عبارة جميلة))[1].

---

(1) يُنظر: مقدمة المحقق: 36 ، ومعاني الحروف: 102 وما بعدها.
(2) يُنظر مثلًا: معاني الحروف: 86- 87- 109- 110.
(3) يُنظر مثلًا: مغني اللبيب: 81- 82.
(4) يُنظر: المصدر نفسه: 83- 84- 102- 103.
(5) مغني اللبيب: 25/1- 27.
(6) يُنظر مثلًا: معاني الحروف: 26- 53- 56- 57، ومغني اللبيب: 24- 25- 77.
(7) ينظر: بين الجنى الداني ومغني اللبيب دراسة موازنة: مجلة جامعة ذي قار، العدد 1، مجلد 5، ص 110.
(8) مقدمة المحقق في كتاب معاني الحروف: 38.
(9) بين الجنى الداني ومغني اللبيب دراسة موازنة: مجلة جامعة ذي قار، العدد 1، مجلد 5، ص109، ويُنظر: مغني اللبيب: 15/1- 163- 205.
(10) العين، مادة (شهد): 398/3.

والشين والهاء والدال كما يراها ابن فارس (ت 395هـ) أصلًا يدل على حضور وعلم وإعلام[2]، وقد جمع ما أراده ابن فارس الأعشى الشاعر[3]:

فلا تحسبنّي كافرًا لك نعمة عليَّ شاهدي يا شاهد الله فاشهدِ

فشاهده: اللسان، وشاهد الله جل ثناؤه هو الملك[4].

وفي فكر الجوهري: ((خبر قاطع، تقول عنه: شهد الرجل على كذا...، والمشاهدة المعاينة، وشهده شهودًا، أي: حضره فهو شاهد، وقوم شهود، أي: حضور...))[5].

وأمَّا اصطلاح الشاهد: فهو ((جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة وتقوم دليلًا على استعمال العرب لفظًا لمعناه، أو نسقًا في نظم أو كلام))[6].

وأمَّا الأفغاني فيربط بين اصطلاح الشاهد والاحتجاج: ((إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحَّ سنده من غير عربي فصيح سليم السليقة))[7].

ومن تبيان معجمية المفهوم واصطلاحه يمكن أنْ نضع كلمات مشتركة نستقيها من الاثنين، كون معجمية اللفظة تلقي بظلالها على الاصطلاح بصورة عامة: ((كون الشاهد أثرًا دالًا على حقيقة الشيء أو وجوده، أو دليلًا على حدوث الشيء أو حصوله))[8].
وممَّا تقدم فالعالم مطالب ببرهان ساطع وخبر قاطع على صحة قاعدته، فهو من الأهمية بمكان لا سيما عند النحاة، وجانب مهم من جوانب النحو ولم يكن بعيدًا عن الصواب من قال: ((أنَّ الشاهد في علم النحو هو النحو)).[9]

قيمة الشاهد القرآني عند النحاة:

إذا كان النحو قواعد وشواهد، فمن المسلَّم أنْ تكون هذه الشواهد قمة الفصاحة والبلاغة، وهذا ما حرص عليه الأسلاف في تقعيد العربية، فكان الدليل في ذلك يتميز بعمق الفصاحة والبيان[10]، إذ إنَّ ((المعيار الحقيقي في الاحتجاج هو معيار الفصاحة، والصفاء والسلامة من الفساد، فلا يحتج بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركة إلى لفظه، وكان هذا المعيار كفيلًا بإرساء قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية تقطف ثمارها في نتاج نحوي غني بالشواهد))[11]، فكان القرآن هو الينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة[12]، فقد عدَّ العلماء من أهل اللغة القرآن ((رأس الشواهد التي يستعين بها علماء اللغة، فهي النية التي لا يدخلها الباطل)).[13]

---

(1) تهذيب اللغة، مادة (شهد): 76/6.
(2) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (شهد): 221/3.
(3) البيت في ديوانه: 73.
(4) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (شهد): 224/3.
(5) الصحاح: 294/2- 295.
(6) الشواهد اللغوية، مجلة الإيمان للنجاح: 256، مجلد2، 1992.
(7) من تاريخ النحو العربي: 17.
(8) الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري: 23.
(9) نشأة النحو: 192، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 22-23.
(10) يُنظر: الشاهد القرآني عند ابن فلاح في كتابه المغني في النحو: 37.
(11) علوم الحديث ونصوص الأثر: 157.
(12) يُنظر: ابن الخشاب حياته ونحوه: 152.
(13) دراسات في كتاب سيبويه: 110.

يقول الدكتور عبد العالم مكرم عن القرآن: ((هو الدعامة التي يرتكز عليها أُصول الاستشهاد الأخرى))[1]، وتثبت فصاحته والثقة بهِ من أنَّهُ النَّص الوحيد على أرض المعمورة الموثوق بصحته كل الوثوق، فلم يتسرب إليه الوضع، أو التحريف أو التزوير[2].

ومن كل ما تقدم فإنَّنا لا نجد خلافًا بين العلماء في حجية النَّص القرآني، فهم مجمعون على أنَّهُ أفصح ما نطقت بهِ العرب، وعلى كثرة المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحد من العرب وقت نزول القرآن لعربيته لا من قريب أو بعيد، بل أثر عنهم انبهارهم بهِ، وإقرارهم بما وصل إليه من درجات اعراباً تراه جليًا عند الرماني وابن هشام، فلا تنفك صفحة من كتابيهما- ولا سيما ابن هشام- إلَّا وينابيك ببيت شعري أو نثر مصنوع أو مأثور دون القرآن، بل كما قلنا وبيَّنا في المنهج فالقرآن يحتل في الغالب الدليل الثاني أو الثالث عندها.

المبحث الأول
الشاهد القرآني المشترك في ذوات الواحدة

1- الباء في الشاهد القرآني: ﴿ٱ ين يى يي ئج ئح﴾ البقرة: (١٩٥).

يقول الرماني (ت 384هـ): ((وتدخل على المفعول، نحو قول الشاعر[3]:

نحن بني ضبَّة أصحاب الفلج نضرب بالسيف، وندعو بالفرج

وممَّا دخلت فيه الباء على المفعول قوله تعالى: ﴿ٱ ين يى يي ئج ئح﴾))[4].

أمَّا ابن هشام (ت 761هـ): ((ممَّا تزاد فيه الباء: المفعول... وقيل ضمن تلقوا معنى (تغضوا)... وقيل المراد: لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول بهِ، والباء للآلة كما في قولك: ((كتبت بالقلم، أو المراد: بسبب أيديكم، كما يُقال: لا تفسد أمرك برأيك)).[5]

مناقشة القولين:

أمَّا الرماني فقد قدم الشاهد الشعري في دخول الباء على المفعول، ثُمَّ أورد الشاهد القرآني متبوعًا بالتأويل لها، في حين نجد ابن هشام (ت 761هـ) قد جعل الشاهد القرآني أولاً في دليل دخول الباء على المفعول متبوعًا بعدد من الآيات التي تؤصل لقوله، ثُمَّ يعمد إلى شاهد الرماني الشعري بعد ذلك[6]، ونجد عنده دلالة أخرى للفعل (تلقوا) فهي على معنى (تغضوا) ونجده يتوسع – وهذا دأبه- في شرح المسألة من أوجه عدة، فهو يميل إلى الإسهاب وذكر العلماء[7]، وهذا ما يفتقد عند الرماني، فهو يميل دائمًا للاختصار، ويزيد ابن هشام على دخول الباء على المفعول وجهًا آخر؛ كون الباء للآلة، وأيديكم (مضاف إليه).

آراء النحاة في الشاهد:

ما ذكره النحاة الذين سبقوا الاثنين نجده قد ألقى بجملة ظلاله على ما قالا، فالزجاج (ت 311هـ) ينظر إلى هذا الشاهد من ناحية تغاير الحركات وأثرها على اللفظ، فلا نجد عنده من توجيه للباء، فكسرة الباء لا تثبت في (أيديكم)، إذا كان ما قبلها مكسورًا[8]، وأمَّا النحاس (ت 338هـ) فيعتمد رأي المبرد إلى أنَّ الباء متعلق بالمصدر يضاف إلى كونها زائدة على الأصل، ويميل الأخفش (ت 207هـ) إلى عدم التقدير، ويؤصل لرأيه بالقرآن ﴿ٱ ٻ ٻ﴾ المؤمنون: ٢٠، والشعر: كثيرًا بما يتركن في كل حفرة، أي: (كثيرًا يتركن) وهذا يعني (الباء، وما)[9]، ويتجه العكبري أبو البقاء[1] (ت 616هـ) في ذلك، أمَّا الكشاف فهي زائدة،

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 329.
(2) ينظر: أُصول النحو العربي: 33.
(3) ديوان النابغة الجعدي: 48.
(4) معاني الحروف: 47.
(5) مغني اللبيب: 1/96- 97.
(6) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(7) يُنظر: المصد نفسه، الصفحة نفسها.
(8) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 1/229.
(9) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: 156.

غير أنَّهُ يقدر الفعل في الشاهد القرآني تقديرًا غريبًا، إذ يقدره: (ولا تقبضوا التهلكة أيديكم)[2]، ويمكن أن يعدوا أنَّ (أيديكم) تعرب بدلًا من (الواو) في (تقبضوا) وهذا على غرار قوله تعالى:ﱡ نج نح نخ نم نى ني المائدة: ٧١ ، والله أعلم، ولكن هناك لا محالة فرق معجمي يلقي بثقله على دلالة الفعلين (تقبضوا، تلقوا)، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ كل ما قاله الأولون في توجيه الباء- أولى من جعلها زائدة[3].

2- الباء في الشاهد القرآني:ﱡ يي يى ذٰ ّ (يونس 23).

يقول الرماني: ((وزيدت في الخبر، والمعنى: فجزاء سيئة مثلها، وهو قول أبي الحسن، وقد قيل: الخبر محذوف، والباء في موضع الحال، وهي متعلقة بمحذوف، والتقدير: فجزاء سيئة كائنًا بمثلها واجب، وقيل: الباء تتعلق بنفس جزاء، والخبر محذوف أيضاً))[4].

وأمَّا ابن هشام فيجد أنَّ دخول الباء على الخبر من باب السماع، ((وهو قول الأخفش ومن تابعه، وقول الحماسي:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها شيء يستطاع

والأولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر...))[5].

مناقشة القولين:

يعتمد الاثنان في زيادة الباء في الخبر على قول الأخفش، ولكن على تسمية ابن مالك، يفصل القول ويسند رأي زيادتها إلى الموجب السماعي، ثُمَّ يدنو إلى الشاهد الشعري في رأيه، ويبدو أنَّ الشاهد عنده ليس حجة دائمًا في التوجيه، إنَّما يستعمله للعلم والإيضاح والإحاطة، حيث أنَّهُ – كما رأينا- يطمئن إلى عدم زيادتها، والخبر محذوف، وما يميل إليه ابن هشام قد ذكره الرماني، غير أنَّهُ لا يركن إلى رأي وهذا نهجه في معظم كتابه.

ما قاله النحاة في الشاهد:

يعجب الفراء ويشتهي أنْ تكون الباء ليست زائدة، والخبر محذوف تقديره: (لهم أو كائن)[6]، وعلى خطاه يسير الطبري ((وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أنْ يكون الجزاء مرفوعًا بإضمار...))[7]. ولقد فصل القول في الباء الطبرسي (ت 560هـ) وأبو البقاء، إذ يذكران كل ما يمكن أنْ تؤول إليه الباء من إعراب، فلم يتركا زيادة لمستزيد[8]، وأمَّا الأنباري (ت 577هـ) فعلى ما قاله الأخفش في زيادتها، مستشهدًا بشاهد أبي الحسن[9].

وممَّا تقدم أجد أنَّ الباء على ثلاثة أوجه: الجر، والزيادة، ومتعلق بمحذوف، فالرجلان لم يأتيا بجديد في ذلك إنَّما هي ومضات من سبق من العلماء، غير أنَّ ابن هشام رجح الإضمار بدليل، ويبدو والله أعلم أنَّ الأولى بالباء أنْ تكون زائدة في خبر (جزاء)؛ لأنَّ ((زيادة الباء في الخبر أقوى قياسًا من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أنَّ خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلًا بالمبتدأ كما كان الفاعل مستقلًا بالفعل))[10]، فضلًا عن ذلك أجد أنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار في الكلام.

3- الكاف في الشاهد القرآني:ﱡ ني هج هم هى هي يج يح (الشورى 11).

---

(1) يُنظر: إملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 81.
(2) يُنظر: الكشاف: 117.
(3) يُنظر: معاني النحو: 27/3.
(4) معاني الحروف: 47، ويُنظر: معاني القرآن للأخفش: 478.
(5) مغني اللبيب: 98/1.
(6) يُنظر: معاني القرآن للفراء: 310/1.
(7) جامع البيان: 390/7.
(8) يُنظر: مجمع البيان: 178/11 ، وإملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 283.
(9) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 410/1.
(10) شرح المفصل: 504/3.

يقول الرماني: ((وتكون زائدة نحو قولك: ما رأيت كمثلك، والمعنى: ما رأيت مثلك... والمعنى ليس مثله شيء، ولا يجوز أنْ تكون غير زائدة؛ لأنَّهُ يصير كفرًا؛ وذلك أنَّهُ يكون إثبات مثل، ونفي التشبيه عن ذلك المثل، ويصير كأنَّهُ قال: ليس مثل مثله شيء))[1].

ويقول ابن هشام: ((التوكيد وهي الزائدة، نحو: (ليس كمثله شيء)، قال الأكثرون: التقدير ليس شيء مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال وهو إثبات المثل... وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثُمَّ اختلف، فقيل الزائدة (مثل) كما زيدت في: ﴿ تن تى تي ثر ثز ثم ﴾ (البقرة 137)، قالوا: وإنَّما زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير...))[2] ، ثُمَّ يختار ((والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت))[3].

مناقشة القولين:

يقدم الرماني الشواهد المصطنعة قبل الشاهد القرآني، ثُمَّ يخشى من ملامة الكفر، فيجيز زيادتها، ثُمَّ يذكر الطبري الذي أجاز عدم زيادتها[4]، وأمَّا الآخر الذي عودنا في رأيه إسهاب وتفصيل، لكنَّهُ يذكر الشاهد القرآني أولاً، ثُمَّ يناقش الآراء ويثبت زيادتها إلى الجمهور، فيجر الجمهور بابن جني، ولا يثبت عدم زيادتها إلى أحد كما فعل الرماني، وتختلف حجتا الرجلين في اعتماد وجه الزيادة، أمَّا الرماني فيستند إلى الدلالة، ويرنو ابن هشام إلى الحجة النحوية: ((والقول بزيادتها...)).[5]

وتتابع الشواهد القرآنية في إثبات الرأي عندها غير أنَّ ابن هشام – وأقول: ولعله- كان حريصًا على عدم اعتماد الآيات الكريمة التي اعتمدها الرماني إلَّا قليلًا[6]، ويبدو والله أعلم أنَّ حرص النحاة ومنهم أصحابنا على التأويل الذي يحاكي الكفر، فاعتمد الأغلبية وعلى نهجهم الرماني وابن هشام زيادة الكاف، غير أنَّ منهم (أي النحاة) من تأويل غير ذلك كما سنبيّن.

أقوال النحاة في الشاهد القرآني:

الكاف زائدة عند النحاس، فهي لدلالة التوكيد، ولا موضع لها من الإعراب: ((لأنَّها حرف، ولكن موضع (كمثله) موضع نهي، والتقدير: ليس مثله شيء))[7]، ويتماهى مكي (ت 437هـ) مع منهجية التعليم الحديثة، وكأنه من أعمدة التجديد في عصره في عدم التعقيد في الإعراب، إذ يقول: ((الكاف حرف جر، وشيء اسم ليس، و(كمثله) الخبر))[8]، ولا يزيد الطبرسي على ما جاء بهِ القيسي غير زيادة الكاف، ودليله: كثرة كلام العرب لهذا[9]. وما جاء بهِ ابن هشام يضارع إلى حد بعيد ما جاء بهِ العكبري أبو البقاء في إملائه، وقد أسهب وفصل الدكتور فاضل السامرائي الكاف هنا، وجاء كعادته بلمسة بيانية غاية في الدقة والوضوح، فالقرآن ما نزل إلَّا بقصد، فبعد أنْ يناقش بعض من آراء العلماء يحكم بأصالة الكاف هنا، أي: حرف جر كما ذهب إليه القيسي[10]: ((وإيضاح ذلك تقول: (هي مثل البدر) و(هي كمثل البدر)، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه إلى البدر من كمثل البدر؛ وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف، مثل، واذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب، فلو قلت: (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم؛ لأنَّك تدعي أنَّها البدر، وليست شبيهة بهِ.

---

(1) معاني الحروف: 58.
(2) مغني اللبيب: 157/1.
(3) المصدر نفسه.
(4) يُنظر: معاني الحروف: 58.
(5) يُنظر: معاني الحروف: 58، ومغني اللبيب: 157/1.
(6) يُنظر: مغني اللبيب: 157/1.
(7) إعراب القرآن للنحاس: 796.
(8) مشكل إعراب القرآن: 645/2.
(9) يُنظر: مجمع البيان: 26/6.
(10) يُنظر: املاء ما منَّ بهِ الرحمن: 466.

فلو كان قوله تعالى: (ليس مثله شيء) مريدًا بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد، على معنى أنَّهُ لا شبيه شيء ولو من وجه بعيد، أراد بذلك نفي الشبه من جميع الوجوه...)).[1]

ومن هذا القول والرأي يبدو- والله أعلم- أنَّ هذا الشاهد القرآني قد تعدى من سبب ميل الرماني وابن هشام إلى زيادة الكاف، فما جاء بهِ القرآن وتأويل صاحب البيان دليلًا على أصالة الكاف والمثل.

4- الواو في الشاهد القرآني: ﴿ خج خم سج سح سخ ﴾ (الزمر 73).

يقول الرماني: ((فذهب المبرد إلى أنَّ الواو زائدة، والتقدير: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وأنشد:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي حقاف عقنقل

المعنى: فلما أجزنا ساحة الحي انتحى، الواو زائدة، واعتنى الخليل من الآية والقول فيها... وذهب بعض المفسرين إلى أنَّ الواو هاهنا تدل على أنَّ للجنة ثمانية أبواب... وكان علي بن عيسى يصحح هذا القول))[2].

وأمَّا صاحب مغني اللبيب ((الواو دخولها كخروجها: وهي زائدة الكوفيون والأخفش وجماعة، وحمل على ذلك: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها)...، وقيل: هي عاطفة...)).[3]

ثُمَّ يذكر تأويلًا آخر في رد من قال أنَّها واو الثمانية: ((وقيل: هي واو الحال، أي: جاءوها مفتحة أبوابها، وهذا قول المبرد والفارسي...)).[4]

مناقشة القولين:

إنَّ الشاهد القرآني من الأهمية بمكان عند الرجلين في توجيه ورد الآراء، ونبدأ بالرماني، فيستأنس برأي المبرد في زيادتها اعتمادًا على شعر الملك الخليل، لكنَّهُ يدعي أنَّ الخليل عفى نفسه ونأى بعلمه الوفير في القول بالشاهد، وهذا غريب من عالم درس كتاب سيبويه فعبقري البصيرة قد أجاب على وقفة تلميذه على جواب (إذا) في الشاهد الكريم: ((وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿خج خم سج سح سخ﴾ أين جوابها؟ فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا (الجواب) في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام))[5]، وأجده يعتمد على شاهد قرآني في توجيه (الواو) على أنَّها (واو الثمانية)، غير أنَّهُ يعتمد العلماء في التصحيح، والشاهد القرآني في البرهان، وممَّا يلاحظ عليه هذا التوفير لأهل العربية[6]، وهذا يبدو بعيدًا بعض الشيء عند ابن هشام، فالذين قالوا بثمانية الواو من النحويين الضعفاء، وتراه بجرأته المعهودة والثقة بعلمه، وحجته في إثبات رأيه بالعقل والنقل، نجده يسمي هؤلاء العلماء، وترى الإسهاب بيّن في معظم مسائله ولا سيما هذه، فيقوي، ويعيب، ويفصل، ويقدم الحجة والدليل، ليصل إلى صواب الأمر، فالرماني يميل إلى الاختصار على ذكر الآية والشاهد المشترك، وابن هشام يفصل ويقف عند كل صغيرة وكبيرة، ولا سيما هذا الشاهد المشترك، وكلاهما يعتمدان المبرد في زيادة الواو، لكن ابن هشام يلمح والرماني يصرح، ويبدو عجبًا أنْ يذكر ابن هشام حالية الواو نسبًا إلى المبرد، ويتغاضى طرف الرماني عن ذلك، وكأنَّ – والله أعلم- أنَّ ابن هشام يعمد إلى الجنوح بعيدًا عمّا قاله الرماني، حتى في الأدلة والشواهد بأنواعها[7].

آراء النحاة بالشاهد القرآني المشترك:

يعتمد الزجاج على الطبري في حذف الجواب، وحالية (الواو)، ولا يلتفت كونها مسقطة، تقديره: حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة، ثُمَّ يعقب بقوله: والذي قلته هو الصواب[8]، والدلالة في تقدير

(1) معاني النحو: 54/3.
(2) معاني الحروف: 72.
(3) مغني اللبيب: 25.
(4) المصدر نفسه: 26.
(5) الكتاب: 103/3.
(6) يُنظر: معاني الحروف: 72-73.
(7) يُنظر: معاني الحروف: 72-73 ، ومغني اللبيب: 2/25- 26-27.
(8) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/274- 275 ، وجامع البيان: 10/41-42.

المحذوف أيضاً هي التي يذهب إليها مكي، على معنى ((حتى إذا جاءوها آمنوا، وقيل الجواب: وقال لهم خزنتها، والواو زائدة)).[1]

وهو هنا يذكر الوجهين فقط: زيادة الواو، وحاليتها، ويدفع صاحب صناعة الإعراب بكلام الكوفيين في زيادة الواو، فأجوبة هذه الأشياء محذوفة: للعلم بها، والاعتياد في مثلها، على معنى: صادفوا الثواب الذي وُعِدُوه[2]، والمعنى هو الذي يحدد إبانة الإعراب للواو عند النحاس والكشاف، فكلاهما يرى أنَّ حذف الجواب وحسنه يدفع زيادة الواو[3] ، والشاهد الشعري هو الحاكم والفيصل في حذف الجواب، وعدم زيادة الواو عند الطبرسي، فيقف عند تأويل الخليل لقول الملك الخليل[4]:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي عقاف عقنقل

على تقدير: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا خلونا ونعمنا[5].

وخلاصة ما تقدم نجد أنَّ هذا الشاهد القرآني قد اكتسب أهمية عند النحاة وصاحبينا، لحالة من مزية في المعنى، وروعة في البيان، وعمق فيما أعده الله من نعيم للمتقين، وكل ذلك لم يكن ليرى النور لولا تلك (الواو) ومكانه الذي لا يستطيعه إلَّا الله في قرآنه، ويمكن أنْ نجمل ما قاله العلماء فيها بثلاثة أقوال:

1- زيادة الواو، وهي ما أطلق عليها بعضهم (واو الثمانية).

2- حالية، والجواب محذوف عطف عليه قوله (وفتحت) تقديره: (حتى إذا فتحت جاءوها جاءوها).

3- حالية أيضاً، لكن جوابها محذوف يقدر في نهاية الكلام، كأنه قُدِّر استقروا، أو خلدوا، أو استووا، أو تعموا[6].

ويبدو والله أعلم أنَّ الأخير هو المرجو في المعنى، وعليه تكون الواو الحالية؛ ((لأنَّهُ في صفة ثواب أهل الجنة، فدلَّ بحذفه على أنَّهُ شيء لا يحيط بهِ الوصف، وحق موقعه ما بعد خالدين))[7] ، فحذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره[8]

المبحث الثاني

الشاهد القرآني المشترك في الأحرف الثنائية

1- (أنْ) في الشاهد القرآني: ُّ بي تر **تز تم** تن ّ (سورة ص 6).

يستدل الرماني بهذا الشاهد الكريم على أنَّ (أنْ) فيه مفسرة: ((وتقديرها (أي) ومن ذلك قولك: كتبت إليه أنْ افعل كذا وكذا)).[9]

أمَّا ابن هشام فجعل هذا الشاهد شرطًا في إعمال (أنْ) تفسيرية زائدة، ((أنْ يكون في الجملة السابقة معنى القول... إذ ليس المراد الانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنَّهُ ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل استمرار على الشيء...)).[10]

مناقشة القولين:

عند الرماني نجد أنَّ الشاهد القرآني بين مثلين مصطنعين مع اختصار في القول لا يتجاوز السطرين، في حين الأنصاري يتعبد بعد تفصيل وإسهاب في القول يتجاوز الصفحتين[11]- خطى الكوفيين- فلا يعمل (أنْ) تفسيرية البتة ((وهو عندي متجه إذا قيل (كتبت إليه أنْ قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب

---

(1) مشكل إعراب القرآن: 633/2.
(2) يُنظر: سر صناعة الإعراب: 289/2- 290- 293.
(3) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: 771 ، والكشاف: 948.
(4) ديوان امرئ القيس: 39.
(5) يُنظر: مجمع البيان: 8/6.
(6) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 740.
(7) الكشاف: 948.
(8) يُنظر: سر صناعة الإعراب: 293/2.
(9) معاني الحروف: 83.
(10) مغني اللبيب: 29/1.
(11) يُنظر: المصدر نفسه: 28/1- 29-30.

نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد، أي ذهب)، ولهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولًا في الطبع))[1] ، غير أنَّهُ يستدرك – وهذا تأصيل لحرية الاختيار عنده بين الأقوال لغرض الوقوف عند أصحها- على رأي الكوفيين- فينسب لمن أعمل (أنْ) تفسيرية شروط.[2]

وممَّا ذكره الأنصاري نجد أنَّ الشاهد القرآني يضمر عنده على الدلالة والتأويل فيعطي معجمية واصطلاحًا جديدًا للفعلين (انطلق، مشى)، كذلك أنَّ الرماني ساق الشاهد حجة في (أنْ) التفسيرية، بينما ابن هشام اعتمده شرطًا في ذلك.

الشاهد عند النحاة:

على الرغم من تقارب الأقوال بين العلماء وما ذكره أصحابنا، إلَّا أننا نجد أنَّ الأنصاري قد تقاصرت عند قوله الأقلام، وقطع قول كل خطيب في هذه المساحة الواسعة التي شغلها في مناقشة الشاهد، و (أنْ) المفسرة، ومن نافلة القول أنْ نستأنس بأقوال بعض من وقفوا عند أعتاب هذا الشاهد.

فالفراء: ((انطلقوا مشيًا ومضيًا على دينكم، وهي قراءة عبد الله: (انطلق الملأ منهم يمشون أنْ اصبروا على آلهتكم))[3]، ودليل الفراء أنَّ (أنْ) تفسيرية تقديرية أنَّهُ يمكن حذفها، ولو حذفت لكان صوابًا، وهذه جرأة على كتاب الله، فالقرآن نزل بقصد كله، ولا يمكن أنْ نسوقه حيث اشتهى العقل لذلك.

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((إنَّ التعبير القرآني تعبير فني مقصود، كل لفظة بل كل حرف فيه وُضِع وضعًا فنيًا مقصودًا، ولم تراع الآية وحدها ولا السورة وحدها بل روعي التعبير القرآني))[4]، والمعنى على الوجهين عند الزجاج وأبي البقاء: ((أي: امشوا، وتأويله: يقولون امشوا، وهو من المشاية، وهي كثيرة النتاج، دعا لهم بكثرة الماشية، وامرأة كثيرة الولد...)).[5]

ويفرق الكشاف بين فاعلي (انطلقوا، وامشوا) فالأول للإشراف الذين أمروا السوقة من الاتباع بالمشي إلى عيادة أربابهم الباطلة.[6]

ويبدو ممَّا تقدم أنَّ ابن هشام قد استقى شرطه في استعمال الشاهد القرآني في اعمال (أنْ) مفسرة من أقوال السلف، بينما اكتفى الرماني بالأصل .....، وكلاهما من مشكاة واحدة مع نافلة في القول عند مغني اللبيب.

2- (عن) في الشاهد القرآني: ﴿نج نح نخ نم نى﴾ (النجم 3)

يقول الرماني: (... وقد تأتي بمعنى (الباء)... أي: بالهوى))[7]، أمَّا ابن هشام: ((مرادفة الباء، نحو: (وما ينطق عن الهوى)، والظاهر أنهما على حقيقتهما، وأنَّ المعنى: وما يصدر قوله عن هوى)).[8]

يبدو أنَّ هذا الشاهد القرآني من الوضوح والحجة عند الرجلين ممَّا جعلهما يلتقيان بهِ شاهدًا يؤصلان لتأويل عن، فلا نجد ذلك الجنوح إلى المصطنع من المنثور في توكيد الرأي، وإثبات القول، وتوضيح الوجه، ويزيد ابن هشام – ما يشتهيه- إنْ ، عن، على أصلها حرف جر للمجاوزة، وهذا لا نجده عند الرماني، ولعله كرأي مجمل كتابه ينادي بالأشهر من الأقوال.

الشاهد عند الأسلاف والأخلاف:

يكتفي الفراء بالتفسير، ولا يذكر الشاهد إلَّا على سبيل التأويل: ((يقول: ما يقول هذا القرآن برأيه إنَّما هو وحي، وذلك: أنَّ قريشًا قالوا: إنَّما يقول القرآن من تلقائه، فنزل تكذيبهم)).[9]

وعلى معنى الباء هو ما نجده عند النحاس: ((أي: ما الذي يخبر بهِ إلَّا وحي يوحى))[1]، والأصل عند أبي البقاء هو الظاهر عند الأنصاري، أي (عن) على بابها.[2]

---

(1) المصدر نفسه: 29/1.
(2) يُنظر: المصدر نفسه: 29/1- 30.
(3) معاني القرآن للفراء: 281/2.
(4) التعبير القرآني: 10.
(5) البيان في غريب إعراب القرآن: 312/2.
(6) يُنظر: الكشاف: 750.
(7) معاني الحروف: 107.
(8) مغني اللبيب: 130/1.
(9) معاني القرآن: 6/3.

وما نقله ابن هشام لا يزيد عليه صاحب المعاني غير التأويل: ((وما يصدر قوله عن هوى)).[3]
وممَّا تقدم من الأقوال نجد أنَّ الأولى بـ (عن) في الشاهد المشترك هو القولين غير أنَّ البقاء على ظاهر معنى (عن) هو الأرجح عند بعض النحاة.

3- (لا) في الشاهد القرآني: ﴿ضج ضح ضخ ضم﴾ (الحديد 29).

استدل الرماني على زيادة (لا) توكيدًا في هذا الشاهد الكريم، إذ يقول: ((وقد زيدت توكيدًا في نحو قوله تعالى: ﴿ضج ضح ضخ ضم﴾ ، والمعنى: لأن يعلم))[4] ، ويؤصل ابن هشام بهذا الشاهد كذلك للتوكيد وتقوية الكلام: ((إنَّها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام... وردَّ بأنَّها لا تزاد لذلك صدرًا بل حشوًا، كما أنَّ زيادة (ما) كان في قوله: ﴿مى مي نج نح﴾ (آل عمران 159) ، وقوله: ﴿خج خم سج سح﴾ (النساء 78)؛ وذلك لأنَّ زيادة الشيء تفيد اطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء بهِ)).[5]

مناقشة القولين:

اختصر كعادته صاحب معاني الحروف، واقتصر على الشاهد القرآني في زيادة (لا) توكيدًا، واختصر القول بالتأويل فقط، في حين تفصيل ذلك وإثباته أو ردَّه نجده عند الأنصاري، فالشاهد كما ذكرنا حجة على زيادة (لا) توكيدًا وتقوية، غير أنَّهُ يستدرك، فيذكر من قال برد ذلك، ودقة ابن هشام واضحة جلية، فهو لا ينسب هذا القول إلى نفسه بل إلى قائل مجهول بدليل استعمال الفعل (رُدَّ) مبنيًا للمجهول، ثُمَّ يذكر حجة هؤلاء في ذلك، ((قالوا: ولهذا تقول بزيادتها في: ﴿سه شم شه كا كم﴾ (المعارج 40) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه)).[6]

وفي هذا الشاهد لا يتراءى لنا تأويل للأنصاي، في حين أنَّ الرماني يستدل بالتأويل للشاهد المشترك على صحة ما يقول.

آراء العلماء بالشاهد القرآني:

لقد استقى الرماني رأيه من سيبويه، دون أنْ نقطع يقينًا في ذلك، فما ذكره هو نفسه عند شيخ العربية: ((وأمَّا قول الناس للرجل: أمَّا أنْ يكون عالمًا فهو عالم، وأمَّا أنْ يعلم شيئًا فهو عالم، فقد يجوز أنْ تقول: أمَّا أنْ لا يكون يعلم، فهو يعلم، وأنت تريد (أنْ) يكون، كما جاءت: ﴿ضج ضح ضخ ضم﴾))[7]. وهي عند الفراء صلة إذا جاءت في أول الكلام، وكان في آخره نفي.[8]

والشاهد القرآني حجة النحاس في عدم زيادتها، فهو على غير ما ذهب الرماني وبعض ابن هشام: أنْ تكون غير زائدة؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿تم ته ثم جح جم حج حم خج خم﴾ لئلا يعلم أهل الكتاب أنْ يفعل بكم هذه الأشياء؛ ليبين جهل أهل الكتاب، وأنَّ ما يؤتكم الله من فضله لا يقدرون على إزالته وتغييره[9].

ويمكن أنْ ننسب ما رُدَّ عند الأنصاري وعدم زيادتها إلى النحاس: فالأخير يصرح والأنصاري يلمح، يقول النحاس: ((وبعض الكوفيين يقول (لا) بمعنى ليس)).[10]

وممَّا تقدم نرى أنَّ الرماني اعتمد شيخ الطريقة في توجيه الشاهد القرآني، وعلى خطاه مشى ابن هشام وزاد إسهابًا واستطرادًا كما يفعل كعادته أنَّها نفي، غير أنَّ دليل هؤلاء يتباين مع ما ذكره النحاس، فعدم حشوها ومجيئها في أول الكلام كانت واجبًا أنْ تكون نفيًا غير زائدة.

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: 891.
(2) يُنظر: إملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 489.
(3) معاني النحو: 49/3.
(4) معاني الحروف: 94.
(5) مغني اللبيب: 217/1.
(6) المصدر نفسه: 218.
(7) الكتاب: 390/1.
(8) يُنظر: معاني القرآن للفراء: 42/3.
(9) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 942.
(10) المصدر نفسه: 942.

4- الشاهد القرآني المشترك: ﴿ يى ذٰ رٌّ (المجادلة 2).
والشاهد القرآني الآخر: ﴿ يى ذٰ رٌّ (يوسف 31).
فقد ذكرت هذين الشاهدين المشتركين؛ لأنَّ العالِمَينِ قد أصلا لقولهما اعتمادًا عليهما في مكان واحد، وعلى المسألة عينها.
قال الرماني: ((ان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب أهل الحجاز، وذلك قولك: ما زيدٌ قائمًا، وما عبد الله خارجًا...))[1].
ويقول ابن هشام: ((ان تكون نافية، فإنْ دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل (ليس) بشروط معروفة.. وعن عاصم أنَّهُ رفع (أمهاتهم) على التميمية...))[2].

مناقشة القولين:

استدل كلا الرجلين من خلال هذين الشاهدين الكريمين على إعمال (ما) من عدمه، ويبدو –والله أعلم- أنَّ هذه المسألة من الندرة بمكان التي توسع بها الرماني وأدلى بدلوه فيها، وتقاصر عن أطرافها الأنصاري، فقد ذكر صاحب معاني الحروف مسائل الاختلاف في قول الفرزدق الشاعر[3]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

لقد بدأ الرماني كما ذكرنا في مقولته بالشواهد النثرية المصنوعة، ثُمَّ تلى ذلك بالقرآن.
وأمَّا ابن هشام فاكتفى بما ذكره، لكنَّهُ توسع في مسألة عدم إعمالها مستشهدًا بالقرآن، ومستعينًا بابن مالك في الرد على الجمهور في بعض ما ذهبوا إليه[4]
وقد توافق الرجلان في القول في (ما) الحجازية أو التميمية، مع نافلة ابن هشام في قراءة الرفع عند عاصم لـ (أمهاتهم).

ما قاله العلماء في الشاهد القرآني:

ومن خلال تتبع كتب أعاريب القرآن، وبعض كتب القراءات، لم أقف على جديد عندهم عند وقوفهم عند هذا الشاهد الكريم، فمنهم من ردَّ (ما) إلى تميم، ومنهم من نسبها إلى أهل الحجاز[5]، ولعل الباقولي قد اختصر الكلام في كشفه فقال: ((ما حجازية، وقرأها المفضل عن عاصم (ما هن أمهاتُهم) برفع التاء، فجعل (ما) تميمية))[6].
ويبدو أنَّ تأصيل (ما) بين إعمالها حجازية أو إهمالها تميمية، ولأنَّ الشاهدين من مشكاة الفصاحة ورأس البيان وهو القرآن، فكان لازمًا أنْ تلقي القراءة بظلالها في هذه المسألة، فلا يمكن أنْ نقول بالقرآن بقولنا ونجتهد برأينا دون تواتر لقراءاته، كما فعل القراء سابقًا، ولا سيما في الشاهد (ما هذا بشرا).
وحسنًا فعل ابن هشام عندما زاوج بين إهمال (ما) وقراءة عاصم، وتلمح هذا الحرص العظيم منه على القرآن عندما استدل على (ما) التميمة بالقراءة المتواترة، وهذا غاب عن الرماني، ويبدو أنَّ تلك النزعة البصرية كانت واضحة عند الرماني منها عند ابن هشام، وأقصد ذلك الموقف البصري من القراءات القرآنية.
5- الشاهد القرآني: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الانْسَانِ سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ﴾ (الإنسان 1).
عند الرماني: ((أنْ تكون بمعنى (قد).. قالوا: معناه: قد أتى على الإنسان، ومثله قوله جل ذكره: ﴿ ئز ئم ئن ئى ﴾ (ص 21)، أي: قد أتاك، وهو كثير في القرآن))[7]. وعند الأنصاري: ((أنَّها تأتي بمعنى (قد)

(1) معاني الحروف: 99.
(2) مغني اللبيب: 262/1.
(3) يُنظر: معاني الحروف: 99-100 ، وديوان الفرزدق: 139.
(4) يُنظر: مغني اللبيب: 262/1.
(5) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: 943 ، ومشكل إعراب القرآن: 721/2.
(6) كشف المشكلات: 659.
(7) معاني الحروف: 100.

وذلك مع الفعل، وبذلك فسَّر قوله تعالى: (خج خم سج سح) جماعة منهم: ابن عباس (رضي الله عنه)، والكسائي، والفراء...)).[1]

مناقشة القولين:

أمَّا الرماني فقد ركن إلى القليل من الكلام، والأصيل والفصيح من الدليل في إثبات ما قاله، وهو من الدقة بمكان أنْ نسب ما ذهب إليه في الشاهد الكريم إلى جماعة (قالوا)، وأصّل لذلك اعتمادًا على الكثرة في القرآن.

وأمَّا الأنصاري فقد صال وجال وامتطى الدلائل والحجج لإثبات ما دعا إليه، ولأنَّ كلامه من الكثرة[2] فوجدته مناسبًا ألا أذكره كله، بل نقف عند الأصل الذي وقف وراءه في الشاهد الكريم، غير أنَّهُ اعتمد أمرًا وردًا آخر كما سنبينه لاحقًا.

الشاهد القرآني عند اللغويين:

(هل) عند القراء على معنيين: نفي، وخبره، والأولى عنده ((هذا من الخبر، لأنك تقول: فهل وعضتك، فتقدره بأنَّك قد أعطيته ووعظته...)).[3]

والأحسن عند القيسي أنْ تكون (هل) على أصلها، أي الاستفهام على معنى التقرير: ((الذي معناه التقرير، وإنَّما هو تقرير لمن أنكر البعث، فلا بد أنْ يقول: نعم، قد مضى، وهو طويل للإنسان)).[4]

وعلى كلا القولين يراها ابن الأنباري وأبو البقاء[5]، غير أنَّ الأول يعتمد الشعر في توجيه الشاهد على معنى (قد)، يقول زيد الخيل:[6]

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

هذا ما يمكن إيراده بعد تحصيله من أقوال الأجلاء من العلماء، ولنضرب صفحًا عما ذكره الرماني، ولنمضي قدمًا مع الأنصاري في هذا الشاهد الكريم.

إنَّ مدار الأمر عند الأنصاري يدور حول كلام الزمخشري في كشافه ومفصله، وحول تخريج ما استشهد بهِ من شعر، وتأويل ما قاله ترجمان القرآن.

يقول الكشاف: ((هل، بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة والأصل (أهل) بدليل قوله: أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم، فالمعنى (أقد) أتى على التقرير والتقريب جميعًا، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب)).[7]

ويقول في الإيضاح: ((وعند سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد))).[8]

ويقول في المفصل: ((هل: إنَّما هي بمنزلة قد ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هل) إنَّما تقع في الاستفهام)).[9]

وإنَّ هذه الألف عنده إنَّما حذفت من (هل) لكثرة الاستعمال، ((كما كان كذلك في (من، متى، ما)، والأصل (أمن، أمتى، أما)، ولمَّا كثر استعمالها في الاستفهام حذفت الألف للعلم بمكانها...)).[10]

هذا ما قدره الزمخشري في أصالة (هل) على معنى (قد) إذ اعتمد في ذلك كما رأينا النقل والعقل.

والآن فلنأتِ لابن هشام، إذ يرى أنَّ صاحب الكشاف قد بالغ عندما زعم أنَّ (هل) على معنى (قد)[11]، وللنظر إلى أدلة ابن هشام في ذلك:

---

(1) مغني اللبيب: 16/2.
(2) يُنظر: مغني اللبيب: 16/2-17-18.
(3) معاني القرآن للفراء: 605/3.
(4) مشكل إعراب القرآن: 781/2.
(5) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 480/2 ، وإملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 524.
(6) البيت في ديوانه: 155.
(7) الكشاف: 1163.
(8) الإيضاح في شرح المفصل: 240/2.
(9) شرح المفصل: 78/4.
(10) يُنظر: مغني اللبيب: 16/2 ، وشرح المفصل: 78/4.
(11) يُنظر: مغني اللبيب: 16/2.

فأمَّا البيت الشعري:

فسائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فيقول الأنصاري: ((والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، قد رأيت عند السيرافي أنَّ الرواية الصحيحة: (أم هل) و (أم) هذه منقطعة بمعنى (بل) فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنَّهُ من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد))[1].

وأمَّا ما استند بهِ الزمخشري في رأي سيبويه، فهو عارٍ عن الصحة، ويحسب للأنصاري هذه الدقة في تفنيد ما انتسب إلى شيخ العربية، إذ يقول سيبويه: ((وهل، وهي للاستفهام))[2]، وهذا ما ذكره ابن هشام في معرض رده على الزمخشري[3]، والغريب أنَّ ما قاله صاحب أساس البلاغة نجده في أشهر كتبه كما رأينا، وقد نسب إلى السيرافي قوله: ((وأما (هل) فإنَّها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام، ومنعت بعض ما يجوز في الألف، وهو اقتطاعها بعض الجملة، وجواز التعديل والمساواة بها، فلما دخلت مانعة لشيء ومجيزة لشيء، صارت كأنَّها ليست للاستفهام المطلق، لذلك سيبويه أنَّها بمعنى (قد)...))[4].

ولقد رأينا ما قاله السيرافي عند ابن هشام وكيف رد الأخير على الزمخشري نقلًا وعقلًا.

وأما تأويل ابن عباس فبكل تعظيم وإجلال ((ولعله إنَّما أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي))[5].

ولم يألُ ويدخر الأنصاري جهدًا في اختيار ما يوجه بهِ الشاهد الكريم، ففي النهاية أنَّ الصواب عنده أنَّ (هل) لا تأتي على معنى (قد) أصلًا، ولا يثبت غير ذلك إلَّا بإثبات حجج الزمخشري، وتفسير ابن عباس.[6]

المبحث الثالث

الشاهد القرآني المشترك في الأحرف الرباعية

1- الشاهد القرآني: ﴿ٱ صم ضج ضح ضخ﴾ (البقرة 214).

يقول الرماني: ((الحال، كما حكي عن العرب: مرض حتى لا يرجونه، أي: حتى الآن يرجى...))[7].

أمَّا ابن هشام: ((لا ينتصب الفعل بعد (حتى) إلَّا إذا كان مستقبلًا، ثُمَّ إنْ كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب... وإنْ كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو: ﴿ٱ صم ضج ضح ضخ﴾))[8].

مناقشة القولين:

عند الرماني استدل بالشاهد القرآني على إجازة الرفع للاسم بعد (حتى)، شرط إرادة الحال، وقد عمل بنهجه الذي سار عليه، إذ قدم الشاهد النثري المصطنع على القرآن، إلَّا أنَّهُ لم يذكر تأويله للشاهد الكريم، واكتفى بذكر تنوع القراءتين[9] للفعل (يقول) على النصب والرفع.

في حين نجد الأنصاري قد أسهب كعادته في الشاهد المشترك، وفصل القول، غير أني لم أذكر قوله كله لغرض عرض فكرة تناوله للشاهد على نحو منهجي منظم.

إنَّ ما سجلته من كلام الأنصاري استشف منه أنْ (يقول) يجوز بهِ وجها الرفع والنصب وقفًا أنْ يكون استقبال الفعل إلى ما قبل زمن المتكلم، وهذا بيّن في تأويله: ((فإنَّ قولهم: إنَّما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا))[1].

---

(1) مغني اللبيب: 17/2.
(2) الكتاب: 220/4.
(3) يُنظر: مغني اللبيب: 16/2.
(4) شرح المفصل: 78/4.
(5) مغني اللبيب: 17/2.
(6) يُنظر: المصدر نفسه.
(7) معاني الحروف: 134.
(8) مغني اللبيب: 111/1.
(9) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات: 189- 190.

ويتبع ذلك بكلام يعضد ما ذهب إليه، إذ يقول: ((إنْ كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية، رُفِعَ وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية، نحو: ﴿صه ضجٍ يقولُ ضخٌ﴾، قراءة نافع بالرفع بتقدير: حتى حالهم حينئذ، أي: الرسول والذين معه يقولون كذا كذا...)).[2]

ولو وازنَّا بين الرجلين بالنسبة للقراءتين نجد أنَّ الرماني اقتصر على ذكر القراءة دون تأويل وتدعيم رأي ورد آخر، وهذا ما ذهب إليه الأنصاري في تقعيد التأويل على دلالة القراءة.

الشاهد عند اللغويين:

لقد حدد الفراء معيارًا لـ (حتى) بين الناصبة على اضمار (أنْ)، وبين الرفع عل الحالية، وهذا المعيار هو عينه الذي اعتمده ابن هشام، فمعيار الأول قائم على التطاول في الفعل الذي قبل (حتى)، ((فأمَّا النصب فلأنَّ الفعل الذي قبلها ممَّا يتطاول كالترداد، فإنْ كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى، وهو في معنى الماضي، فإنْ كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماضٍ رُفِع الفعل بعد حتى إذا كان ماضيًا...)).[3]

ثُمَّ يصدر لمجاهد قراءة الرفع: ((لأنَّ (فَعَل) يحسن في مثله من الكلام، كقولك: وزلزلوا حتى قال الرسول...)).[4]

أمَّا القيسي فكان يتماهى مع الرماني في قوله مع بعض التفصيل، إذ يقول: ((وهو مثل قولك: مرض حتى لا يرجونه، أي مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجى، فتحكي الحال التي هو عليها، فلا سبيل للنصب في هذا المعنى، ولو نصب لانقلب المعنى)).[5]

ولا يبعد ابن الأنباري عما قيل عند الشاهد الكريم، إلَّا اننا نجد توسطًا في القول وإيضاحًا للفهم وتقريبًا للعقل بين كلام الرماني والأنصاري، فدقة كلامه ووضوحه يجعل الشاهد المشترك على مرمى حجر من كل ذي لب، ((فالنصب بتقدير (أنْ) بعد حتى، وتقديره حتى أنْ يقول، وحتى هاهنا غاية بمعنى (إلى أنْ)، فجعل الرسول غاية لخوف أصحابه، والرفع على أنَّهُ فعل قد مضى وانقضى، وأنَّهُ يخبر عن الحال التي كان فيها الرسول فيما مضى)).[6]

وأشم رائحة تناقض عند أبي البقاء – والله أعلم- عند وقوفه في أجواء هذا الشاهد الكريم، فإعمال حتى وإهمالها يعتمد على قراءتي الرفع والنصب، ثُمَّ يستدرك قائلًا: ((ويقرأ بالرفع على أنْ يكون التقدير: وزلزلوا، فقال الرسول، فالزلزلة سبب القول، وكلا الفعلين ماضٍ، فلم تعمل فيه حتى))[7] ، ونستدل من كلامه أنَّهُ يقصد الفعل بعد الأداة (حتى)، وإلا ما تأثير الأداة على الفعل (زلزلوا)؟

ممَّا تقدم من كلام يبدو أنَّ الشاهد المشترك قد وجد فسحة من القول والرأي عند النحاة ولا سيما معاني الحروف واللبيب، وممَّا لا شك أنَّ القراءة هي التي لفتت أنظار النحاة لهذا الشاهد الكريم، فهي التي تعد الأساس في إعمال حتى وإهمالها.

وعلى الرغم من أنَّ هذه القراءة تردد صداها عند الرجلين إلَّا أنَّ الرماني قد حجَّر واسعًا كعادته، وأمَّا الأنصاري فقد طاف على القراءة والتأويل لغرض تبيان ماهية (حتى)، وجملة أقوال النحاة نجدها تتفاعل كثيرًا عند ابن هشام، وعلى كل حال فالشاهد القرآني الكريم دليل عند الرماني على التصريح في إهمال (حتى) والتلميح على إعمالها، في حين نجد صاحب مغني اللبيب الشاهد تصريح في العمل والإهمال من خلال الأدلة القرآنية التي تعضد رأيه وتشفع لقوله.

2- الشاهد القرآني المشترك: ﴿ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم﴾ (مريم 81- 82).

---

(1) مغني اللبيب: 111/1.
(2) مغني اللبيب: 111/1.
(3) معاني القرآن للفراء: 96/1- 97.
(4) المصدر نفسه: 97/1.
(5) مشكل إعراب القرآن: 126/1.
(6) البيان في غريب إعراب القرآن: 150/1.
(7) إملاء منَّ بهِ الرحمن: 86.

يقول الرماني مستدلًا بهذا الشاهد الكريم على أحد معنيي (كلّا): ((أنْ تكون ردعًا ونفيًا... وقال تعالى: ﴿ لي مج مح مخ مم مى ٱ مي نج﴾ (الشعراء 61- 62)، أي: لا، على طريق الزجر والردع)).[1]
ونقتطف من كلام ابن هشام نزرًا قليلًا: ((والأرجح حملها على الردع؛ لأنَّهُ الغالب فيها)).[2]

مناقشة القولين:

دون إسهاب، واستطراد، وتزاحم بالشواهد، فـ (كلا) في كلام الرماني من خلال الشاهد الكريم هي للزجر والردع، وعلى غير المألوف منه أنَّهُ استدل على رأيه بشاهد قرآني آخر، دون اللجوء إلى المصطنع من المنثور والموروث من الشعر.
في حين أنك تجد أنَّ الأنصاري ينبئك أنَّ هناك أقوالًا وآراء أخرى قيلت في حضرة هذا الشاهد الكريم، فقد استعمل صيغة التفضيل في (ترجيحه) الأرجح، وهذا يدلك على وجود راجح غير هذا المرجوح.
ولو رجعنا لكل شاهد استدل بهِ على معنى (كلا) غير الشاهد المشترك لوجدنا أنَّهُ يعتمد في شرحه وتقعيد كلامه انطلاقًا من أقوال السابقين من النحاة واللغويين.

الشاهد عند اللغويين:

يبدو أنَّ ابن هشام كفانا مؤنة البحث في الشاهد الكريم عند العلماء، فلا أجد زيادة لمستزيد لو أراد أنْ يزيد أكثر من ابن هشام في (كلا)، فقد ألمَّ بالشاهد من كل أطرافه، وحمله على بساط المناقشة، فقد أسند الآراء في الشاهد إلى أصحابها، ثُمَّ يرد ويرجح وينبه على قراءة شاذة تعطي معنى جديدًا، ودلالة تبعد كثيرًا، بل لا تقترب من قول الرماني في شيء، ويمكن أنْ نجمل ما قاله الأنصاري فيما يأتي:
1- ينسب إلى الخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين أنَّ (كلا) ردع وزجر.
2- ينسب إلى جماعة لم يسمهم أنَّ متى وجدت (كلا) في القرآن فالآية مكية، لما فيها من معنى الزجر والردع والتهديد والوعيد.
3- ينسب إلى النظر بن شميل والفراء أنْ تكون حرف جواب على معنى (نعم، أي).
4- يبين دلالة قراءة (كلا) على فتح الكاف، وتنوين الالف ((أمَّا على أنَّهُ مصدر (كلَّ) إذا أعيا، أي: كلّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من (الكلّ)، وهو الثقل، أي: حملوا كلًّا))[3] ، وهذا نص قول أبي البقاء في إملائه دون أنْ يشير إلى ذلك صاحبنا، ويبدو أنَّهُ استقى هذه القراءة وما تدل عليها من معنى من الكشاف، بدليل ذكره تأويل الزمخشري لها ورد أبي حيان على تعليقه.
5- لم يلتفت إلى قراءة ابن خالويه على ضم الكاف وتنوين الألف، وعلى هذه القراءة الشاذة يكون المعنى: (سيكفرون جميعًا)[4] ، ويعقب العكبري على هذه القراءة وتأويلها بقوله: ((وفيه بعد))[5] ، والغريب أنَّ كلا القراءتين من الشواهد فكيف استبعد واحدة، ولم يعقب على الأخرى.
6- يقف عند كل ما نقله من أقوال، ثُمَّ يرجع ما ذهب إليه أبو حاتم أنَّ (كلا) في الشاهد القرآني هي ليس الزجر والردع فيها مستمرًا، وهذا القول أكثر اطرادًا.[6]
3- الشاهد القرآني المشترك: ﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مىَّ (يونس 98).
يقول الرماني: ((وقد حكى ابن النحاس[7] أنَّها تكون جحدًا، وقال غيره: هي تحضيض لقوله: لولا أكرمت زيدًا، ولولا أحسنت إلى عمرو، وما أشبه ذلك...)).[8]
في حين الأنصاري: ((وذكر الهروي أنَّها تكون نافية بمنزلة (لم)، والظاهر أنَّ المعنى على التوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك...)).[1]

---

(1) معاني الحروف: 138.
(2) مغني اللبيب: 164/1.
(3) إملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 365. ويُنظر: مغني اللبيب: 165/1 .
(4) يُنظر: مختصر شواذ القرآن: 86 ، وإملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 365.
(5) إملاء ما منَّ بهِ الرحمن: 365.
(6) يُنظر: مغني اللبيب: 165/1- 166.
(7) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: 415-416.
(8) معاني الحروف: 139.

شباط 2025 العدد 16A المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
No.16A Feb 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

مناقشة القولين:

في كلام الرماني استدل بالشاهد الكريم على معاني (لولا) وهو يعمد إلى أقوال السابقين في ذلك، أمَّا الأنصاري فلا يحيد عن الرماني في الاعتماد على آراء السابقين كذلك، إلَّا أنَّهُ من المواضع النادرة في كتابه الذي يستدل بها اعتمادًا على قول الرماني تصريحًا: ((فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش... وعلي بن عيسى...)).[2]

وقد دلني هذا القول على تقصي الرماني في مغني اللبيب لأقف على ذكره، فوجدت أنَّ الأنصاري قد أشار إلى الرماني في سبعة مواضع[3]، وهذا أمر فيه عجب ونظر، إذ إنَّ الكتابين (مغني اللبيب، ومعاني الحروف) فيهما من الشبه في المضمون والتقارب في المنهج، ثُمَّ ترى ابن هشام يغض طرفه عن الرماني إلَّا في النزر القليل جدًا.

الشاهد في كتب النحاة:

يعمد الفراء إلى قراءة أُبي[4]: (فهلا)، على معنى: (إنهم لم يؤمنوا، ثُمَّ استثنى قوم يونس)، وتبيان ذلك أنَّ (هلا) ليس توبيخًا على هذا القول بل هي نفي، ودليل ذلك أنَّ الاستثناء منقطع كما يقول الفراء: ((وكذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء)).[5]

ويستدل الزجاج بالشاهد القرآني الكريم على أنَّ (لولا) على معنى التحضيض، ويؤصل لقوله كذلك بشعر، ولا سيما لجرير:[6]

تعدُّون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكميّ المُقنّعا

أي: ((فهلا تعدون الكمي، والكمي: الداخل في السلاح، والمعنى: فهلا كان أهل قرية آمنوا)).[7]

وعند الكشاف ((الاستثناء منقطع، بمعنى: ولكن قوم يونس لما آمنوا، ويجوز أنْ يكون متصلًا، والجملة في معنى النفي، كما قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلَّا قوم يونس...))[8]، وتوضيح هذا القول عند الأنصاري: ((وقد يتوهم أنَّ الزمخشري قائل بأنَّها للنفي، لقوله: (الاستثناء منقطع بمعنى (لكن)، ويجوز كونه متصلًا، والجملة في معنى النفي، كأنَّهُ قيل: (ما آمنت)، ولعله إنَّما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: (والجملة في معنى النفي)، ولم يقل ولولا للنفي))[9].

وخلاصة القول إنَّ في الشاهد الكريم أمرين: منهم من جعل (لولا) على معنى النفي، والجمهور كما عند ابن هشام والسيوطي في إتقانه[10] على معنى التحضيض.

ولنا وقفة في (لولا) في الشاهد الكريم، أمَّا الفراء فأجد الكلام يتباين مع ما شبه إليه ابن هشام، فالفراء يحمل –كما رأينا- قراءة أُبي على معنى النفي (لم يؤمنوا)، والأنصاري ينقل عنه تأويلًا لم أجده في معاني القرآن، بل إنَّ الفراء يجعل الاستثناء منقطعًا، والمنقطع هو أنْ تُحمَلُ (إلَّا) فيه على (لكن): ((ٱ جم حج حم خج خم سج إلا مَنْ رحمَ (هود 43)، أي: ولكن من رحم، وقوله (عزَّ وجلَ):ٱ ﱡ لم لى لي مج مح مخ مم مى لمَا آمنواّ، أي: ولكن قوم يونس لما آمنوا)).[11]

(1) مغني اللبيب: 239/1.
(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(3) يُنظر: المصدر نفسه: 1.
(4) يُنظر: معاني القرآن للفراء: 322/1.
(5) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(6) البيت في شرح ديوانه: 338.
(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 28/3.
(8) الكشاف: 474.
(9) مغني اللبيب: 239/1.
(10) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 546/1.
(11) الكتاب: 325/2.

ويبدو أنَّ الأنصاري قد قعدّ الآراء عنده على الأرجح، ((والظاهر أنَّ المعنى على التوبيخ))[1]، لهذا نجده قد علل للزمخشري قوله، وجاء بأحد قولي الرماني، ولا أجد تماثل بين قول الفراء وما نقل عنه، وكيف غاب عن قول شيخ العربية، وهو الذي يتعبد الموثوق من أقوال البصرة، فالشاهد دليل –والله أعلم- على رجحان (لولا) على معنى النفي لا التحضيض.

ولا أعلم ما يقصده ابن هشام بقوله: ((وقد أجمعت السبعة على النَّصب في (إلَّا قوم يونس) فدل على أنَّ الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب))[2] ، فهو يصرح تارة أنَّ الاستثناء موجب مثبت، ثُمَّ يخبرنا أنَّهُ يشم رائحة نفي فيه، يقول في قطر الندى: ((وإنْ كان الاستثناء منقطعًا فأهل الحجاز يوجبون النصب))[3] ، ألم يثبت أنَّ قراءة النصب هي الأقوى؟ بل يصرح بذلك: قراءة السبعة النصب[4]، وابن خالويه يعد الرفع من الشواذ[5]، وجاء في حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ((علماء البصرة يقدرون (إلَّا) في الاستثناء المنقطع بـ (لكن) الاستدراكية، فإذا قلت: ما رأيت القوم إلَّا حمارًا، فكأنك قلت: ما رأيت القوم لكن حمارًا، وكثيرًا ما ترى كتب التفسير التعبير بمثل قولهم (الاستثناء) هنا بمعنى (لكن)، فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أنَّ قائلها يريد الاستثناء المنقطع))[6] ، والأصح هي فائدة السيوطي في إتقانه فيما نقله عن ابن أبي حاتم ((... كل ما في القرآن (فلولا) فهو (فهلا) إلَّا حرفين: في يونس: (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها)، يقول: فما كانت قرية)).[7]

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الذي عشتُ فيه رغيدا مع كتابين جميلين في بابيهما وشواهدهما القرآنية الماتعة هما: (معاني الحروف ومغني اللبيب) أقف لأسجل أهم ما تبين لي من نتائج:

- ❖ اعتمد الرماني في كتابه الترتيب الهجائي، من الألف إلى الياء، لكنه لم يلتزم هذا المنهج أحيانًا، فيقدم (يا على بل) و (وا على ها و يا)، في حين إنَّ ابن هشام قد قسم كتابه على قسمين وما يهمنا الأدوات، واختلف عن الرماني أنَّهُ اعتمد وعمد على ذكر كل حرف، وما يركب معه من أحرف، أي: أنَّهُ يبدأ بالهمزة مثلًا كونها الأولى في الهجاء، ثُمَّ إلى ما يركب معها من أحرف (أنْ، إنْ، إنَّ).
- ❖ يميل الرماني في شرح شاهده القرآني الى الاختصار والايجاز في حين نرى ابن هشام يسهب ويطيل في الشرح والتبيين حتى أن بعض الشواهد عنده يصل بشرحها لصفحتين أو أكثر.
- ❖ يؤصل الرماني ومعه الأنصاري - في الغالب- للمذهب البصري.
- ❖ لم نجد خلافًا بين العلماء في حجية النَّص القرآني، فهم مجمعون على أنَّهُ أفصح ما نطقت بهِ العرب.
- ❖ يعتمد الرماني والأنصاري في أغلب نقولاتهم على من سبقهما.
- ❖ أغلب ما يميل إليه ابن هشام يكون قد ذكره الرماني في شرح الشاهد القرآني، إلا أنَّهُ لا يركن إلى رأي وهذا نهجه في معظم كتابه.
- ❖ كان ابن هشام حريصًا على عدم اعتماد الآيات الكريمة التي اعتمدها الرماني في تحليل الشاهد القرآني وتفسيره إلَّا قليلًا. بل يزاد عليه أنه يعمد إلى الجنوح بعيدًا عمّا قاله الرماني، حتى في الأدلة والشواهد بأنواعها.
- ❖ يقتصر الرماني على ذكر القراءة في الشاهد القرآني دون تأويل وتدعيم رأي ورد آخر، ويوافقه إلى ذلك الأنصاري في تقعيد التأويل على دلالة القراءة.

---

(1) مغني اللبيب: 240/1.
(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(3) قطر الندى:246.
(4) يُنظر: مغني اللبيب: 240/1.
(5) يُنظر: مختصر شواذ القرآن: 58.
(6) حاشية السجاعي على قطر الندى: 435.
(7) الإتقان في علوم القرآن: 546/1.

❖ من خلال تتبعي للرماني والتقصي عنه في مغني اللبيب، وجدت أنَّ الأنصاري قد أشار إلى الرماني في سبعة مواضع، وهذا أمر فيه عجب ونظر، إذ إنَّ الكتابين (مغني اللبيب، ومعاني الحروف) فيهما من الشبه في المضمون والتقارب في المنهج ما فيهما، ثُمَّ ترى ابن هشام يغض طرفه عن الرماني إلَّا في النزر القليل جدًا.

المصادر

القرآن الكريم.
1- ابن الخشاب (حياته ونحوه)، د. علي عبود الساهي، المطبعة الجامعية (د.ت).
2- ابن هشام النحوي، عصره، بيئته فكره، منهجه ومكانته في النحو، سامي عوض، ط1، دار طلاس، دمشق، 1987م.
3- الإتقان في علوم القرآن، الحافظ جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، مطبعة دار الحديث، القاهرة، 1427هـ- 2006م.
4- أُصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1407هـ - 1987م.
5- إعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ)، تحقيق: الدكتور زهير زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت، 2008م.
6- إملاء ما منَّ بهِ الرحمن، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: نجيب الماجدي، المطبعة العصرية، صيدا، 1328هـ - 2007م.
7- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي (ت 646هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناني العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
8- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار المعرفة، بيروت (د.ت).
9- البرهان في علوم القرآن، الإمام الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، مطبعة دار الحديث، القاهرة، 1427هـ - 2006م.
10- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، ط الأولى 1400ه- 1980م الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر.
11- التعبير القرآني، فاضل السامرائي (د.ت).
12- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض، عبد الكريم حامد، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.
13- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت 671هـ)، قدم لهُ: خليل محي الدين الميسر، دار الفكر، بيروت، 1422هـ - 2002م.
14- جامع البيان عن تأويل القرآن، للإمام الطبري (ت 310هـ)، قدم لهُ: خليل محي الدين الميسر، ط1، دار الفكر، بيروت، 1421هـ - 2001م.
15- حاشية السجاعي على قطر الندى: أحمد بن أحمد السجاعي (1197هـ)، دار احياء التراث العربي- بيروت لبنان، 2009م.
16- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديث.
17- ديوان الأعشى الأكبر، اعتنى بهِ: عبد الرحمن المصطاوي، ، دار المعرفة، بيروت، 1430هـ - 2008م.
18- ديوان امرئ القيس، عبد الرحمن المصطاوي، ط5، دار المعرفة، بيروت، 1433هـ - 2012م.
19- شرح ديوان جرير، تأليف: محمد إسماعيل عبد الله، مكتبة محمد حسين النوري، الشكرة اللبنانية للكتاب، دمشق (د.ت).
20- ديوان زيد الخيل، صنعه: الدكتور أحمد مختار البزة، دار المأمون للتراث، بيروت، 1408هـ - 1988م.
21- ديوان الفرزدق، قدم لهُ وضبطه: الدكتور صلاح الدين الهواري، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2007م.

22- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: الدكتور واضح الحمد، ط1، دار صادر بيروت، 1998م.
23- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد، أحمد رشدي شحاتة عامر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428هـ - 2007م.
24- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النايلة، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، 1396هـ - 1976م.
25- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، (ت 643ه تحقيق: أحمد السيد احمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة (د.ت).
26- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت- لنان، 1979م.
27- علوم الحديث ونصوص الأثر، الدكتور رشيد عليان وقحطان عبد الرحمن الدوري، وكاظم فتحي، مطبعة بغداد، العراق، 1980م.
28- العين، أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، 1980م.
29- الفهرس، ابن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 2009 (د.ت).
30- القرآن الكرين وأثره في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العالم سالم مكرم، ط2، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، 1978م.
31- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
32- الكتاب، عمر بن بشر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
33- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، للإمام مكي القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: احمد مهدي، ط1، كتّاب ناشرون، 1432هـ - 2011م.
34- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن، للإمام الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن الطرهوني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.
35- الكشاف، للزمخشري 0ت 538هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1430هـ- 2009م.
36- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ت 380هـ)، تحقيق: .....، دار الهجرة، 1934م.
37- مجمع البيان، للإمام الطبرسي (ت 560هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1425هـ - 2005م.
38- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1968م.
39- مروج الذهب، أبو الحسن المسعودي (ت 346هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة، مصر، 1958م.
40- مشكل إعراب القرآن، للإمام مكي القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحرية، بغداد، 1395هـ - 1975م.
41- معاني الحروف، لأبي الحسن عيسى الرماني (ت 384هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1429هـ - 2008م.
42- معاني القرآن، للأخفش (ت 207هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1424هـ- 2003م.
43- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م.
44- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عيد شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ- 2004م.
45- معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر/ الأردن، 1423هـ - 2003م.
46- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، أحمد قدير رفاعي، دار المعارف المصرية.

47- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس اللغوي (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون رضا، دار الجليل، بيروت، 1991م.
48- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، علق عليه: علي عاشور الجنوبي، ط2، دار إحياء التراث، بيروت، 1428هـ- 2008م.
49- من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان (د.ت).
50- النجوم الزاهر في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
51- نزهة الألباء، ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة (د.ت).
52- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط4، وادي الملوك، القاهرة، 1954م.
53- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1948م.

الرسائل:

1- الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي- دراسة مقارنة، فداء حمدي رفيق، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2006م، رسالة ماجستير.
2- الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري (ت 393هـ)، مأمون تيسير محمد مباركة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2006م، رسالة ماجستير.

البحوث:

1- بين الجنى الداني ومغني اللبيب- دراسة موازنة، م.م. نجاح حشب بادع، م.م. يعقوب يوسف خلف، جامعة ذي قار- كلية التربية- قسم اللغة العربية، العدد1، مجلد5، حزيران، 2009م.
2- السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، الدكتور إبراهيم رحمن حميد، م.م. زينب محمد صالح، كلية التربية الإنسانية- جامعة ديالى، العدد 67، مجلة ديالى، 2015م.
3- الشاهد القرآني عند ابن فلاح في كتابه المغني في النحو، الدكتور جمال محمد راضي العوادي، الدكتور محمد حسن عباس.
4- الشواهد اللغوية، يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة الإيمان للنجاح، 256، مجلد2، 1992م.